5 سنوات مع ثورة التصحيح

ثورة حققت أهدافها

—

15 مايو .. والديمقراطية

الأهرام: 1976/5/15

بقلم: الأهرام

ماذا يقول المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب عن الأهداف التى تحققت بعد 5 سنوات من ثورة مايو ... وعن الانتخابات القادمة لمجلس الشعب فى ظل التنظيمات السياسية الجديدة .

وعن الموقف السياسى وعلاقاتنا بكل دول العالم وخطنا السياسى فى المرحلة القادمة. ومتى يصبح الانفتاح الاقتصادى حقيقة .. وعن الغلاء الذى أصبح ظاهرة يئن منها عامة الشعب .. حديث استمر 5 ساعات متصلة أجاب فيها رئيس المجلس على كل التساؤلات بصراحة ووضوح .

تقييم شامل مع سيد مرعى لأهداف ثورة التصحيح وما تحقق منها بعد 5 سنوات .

الآن .. المؤسسات هى التى تحكم تآمر ليبيا المستمر لا يصلح عنوانا لسياسة مؤتمر جنيف ضرورة تحتاج لتضامن عربى لا نريد بصداقة الصين ضرب قوة بقوة نريد علاقات جيدة مع العالم كله .

بعد مرور خمس سنوات على ثورة 15 مايو ، هل تستطيع الآن أن تقول أن أهداف الثورة قد تحققت .

لكى نصل إلى إجابة على هذا السؤال فانه يجدر بنا المقارنة بين ما كان موجودا قبل 15 مايو ، وما هو موجود بعد 15 مايو ، هل هذه المقارنة توضح لنا ما تم تحقيقه من أهداف ثورة 15 مايو وما هو فى طريقه إلى التنفيذ .

ولنبدأ أولا بأن نقول بأنه لم يعد الآن مراكز قوى تحكم وتتحكم ، ولم يعد هناك حكم لفرد واحد ، وانما صار تحول كبير نحو إعطاء المؤسسات الدستورية قوتها

وفاعليتها لكى تسير أمور الدولة فى ظل حكم المؤسسات وليس بحكم فرد من الأفراد ، وهذا واضح من مناقشات مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكى .

والأمر الثانى ، هو الأمن ، واعنى به هنا أمن الإنسان على عزته وعلى أولاده وعلى نفسه وهذا أمر أساسى للحياة ، لان الشخص الأمن يعمل أكثر وينتج أكثر ، والعكس الصحيح .

والأمر الثالث ، الخاص بالقضاء واستقلاله ، فاننى أظن أن هذا الأمر أيضا ضار مطبقا ، وربما تكون المناقشات التى حدثت بمجلس الشعب ، خاصة باستقلال القضاء ، كلها مؤشر على الطريق بأننا قطعنا شوطا طويلا فى هذا المضمار أيضا .

والأمر الرابع ، هو فى استجلاء حقيقة هامة ، حاول البعض أن ينفذ منها للتفرقة بين ثورة 23 يوليو وثورة 15 مايو ، لقد سد الرئيس أنور السادات الطريق على هؤلاء فى خطابه باللجنة المركزية وخطابه فى عيد العمال فى السويس .

وبهذا التحليل البسيط وهذه المقارنة الموضوعية فإننا نأتى إلى نتيجة أن الأهداف التى وضعتها ثورة 15 مايو قد وضعت موضع التنفيذ عملا وصارت الآن أهدافا شعبية تسرى فى كيان كل مواطن .

وتبنى نقطة أخيرة وهى ممارسة مؤسسات الدولة لدورها ولفاعلية هذا التبلور أن الممارسة هى جزء مكمل لتطبيق الشعارات التى رفعتها ثورة 15 مايو .

التنظيمات السياسية ليست من أعلى :

هل تستطيع التنظيمات السياسية الثلاثة ، خلال الفترة القصيرة الباقية على انتخابات مجلس الشعب أن تكون رأيا عاما حولها .

وما هو المطلوب من هذه التنظيمات خلال هذه الفترة حتى تؤكد ذاتها ... وما هو تصوركم لكيفية إجراء الانتخابات القادمة ، وتشكل مجلس الشعب الجديد من خلال التنظيمات الثلاثة . وفكرة التمثيل السيىء ، وهل ستدخل الانتخابات القادمة منتميا الى تنظيم معين .

النقطة الأولى : أود أولا أن ايد على بعض المتطولين بان التنظيمات الثلاثة قد خلقت من أعلى أو بمعنى آخر من السلطة . فهذا لا يتمشى مع الحقيقة ولنتذكر معا الخطوات

التى تم على أساسها تكوين هذه التنظيمات ، طالب الرأى العام بتطوير فى الاتحاد الاشتراكى أكثر من مرة ، وحملت لواء هذا التطوير مرة ، وكان ذلك أمام أحد اجتماعات المؤتمر القومى ، حيث أدليت أمام المؤتمر بكلمة قلت فيها وأنا السكرتير الأول للجنة المركزية .. أننى أشعر أن قنوات التنظيم داخل الاتحاد الاشتراكى ، صارت اضيق على أن تكون قنوات موصلة بين جماهير الشعب والاتحاد الاشتراكى ، وشكلت فى ذلك الوقت اللجان التسع التى ضمت مجموعات متعددة من قوى الشعب العامل ومن المثقفين ومن ممثلى النقابات ومن المفكرين عامة ، وقد لاقت هذه الطريقة وهذا التجمع رضا شاملا فى ذلك الوقت من المجتمع .

وناقشت هذه اللجان الوضع وانتهت إلى ضرورة تطوير الاتحاد الاشتراكى ، وتكوين لجنة للتطوير وعرض هذا التطوير على المؤتمر القومى العام الذى وافق عليه ونص فى قراره على تكوين ما يسمى بالمنابر . ولم يكتف بذلك كله ، وقرار المؤتمر القومى هو قرار لممثلى الشعب وعلى تنظيم . لم يكتف بذلك بل أنه عندما أثير موضوع المنابر فانه تكونت لجنة عمل سياسى ، وطبيعة عمل هذه اللجنة عمل سياسى ، وطبيعة عمل هذه اللجنة ما كان يستوجب ابدا استفتاء شعبياً جديدا إذ أنها جمعت 50 عضوا من مجلس الشعب وهم منتخبون انتخابا مباشرا و 50 عضوا من اللجنة المركزية وأوهم منتخبون أيضا ووضعت اللجنة بعد ذلك فى أسمها حيث سميت لجنة مستقبل العمل السياسى . كى تناقض هذا الموضوع باتساع ، وانضم للجنة بعض المفكرين ورؤساء مجالس إدارات الصحف والنقباء وممثلى التنظيمات الجماهيرية . وناقشت اللجنة باتساع وبدون حظر على حرية أحد تصورها للعمل السياسى فى مصر .

والقول أذن بأن الأمر كان يتطلب استثناء شعبيا لتكوين اللجنة هو قول مردود عليه . بقرارات المؤتمر القومى وبطبيعة تكوين أعضاء اللجنة نفسها .

والسؤال هو .. أين دور السلطة من هذا . هؤلاء الذين يقولون أن إقامة التنظيمات السياسية هى تمثيلية ، أنما يقولون ذلك لغرض فى أنفسهم ، إذ أنهم فى وقت من الأوقات ، نادراهم أنفسهم بتكوين الأحزاب ، بل ومثلوا فى اللجنة أيضا (لجنة العمل السياسى) وتكلموا عن وجهة نظرهم بكل حرية حتى إذا انتهت اللجنة الى ما

انتهت إليه وكان رأى العمال والفلاحين واضحا فيها ، بعدم تكوين الأحزاب فى هذه الفترة ، رأيناهم بعد ذلك يحاضرون أو يتكلمون بأن التنظيمات السياسية أن تعطى دورها الديمقراطية ، وهذا حكم سابق لأوانه . إذ أنه من الطبيعى أن يترك للتنظيمات فرصة الممارسة وربما تكون انتخابات مجلس الشعب القادم ، هى محك لاختبار مدى فاعلية هذه التنظيمات .

أما عن شكل المجلس القادم ، فأنه من الطبيعى وقد قررت التنظيمات الثلاثة دخول الانتخابات ، أن يكون المجلس ممثلا لهذه التنظيمات .

التمثيل النسبى لايقره الشعب

أما عن وضع التمثيل النسبى الذى طالب به بعض اليساريين ، فأنه أمر من الأمور التى لا يمكن اقرارها فى هذه المرحلة أو حتى فى مرحلة مستقبلة إذ أن الشعب كله يرى أن الانتخابات المباشر هو الطريق لممارسة حرية الفرد لانتخاب ممثليه .

أما عن الجزء الأخير من السؤال فأننى قد سبق أن صرحت أن رئيس مجلس الشعب لا يجوز أن ينتمى إلى تنظيم من التنظيمات ، وبالتالى فان دخولى الانتخابات القادمة سيكون مستقلا .

هل يتم فى مرحلة قريبة ، أن تمثل التنظيمات الثلاثة فى مجلس الوزراء بمعنى أن يمثل كل تنظيم عدد من الوزراء ويكون ذلك واضحا ومعلنا .

أنه من المفروض أن يعهد إلى مقرر حزب الأغلبية بتأليف الحكومة ، والوضع الطبيعى هنا أن تكون الحكومة ممثلة لتنظيم واحد ، أما إذا لم يقر التنظيم بأغلبية مطلقة ، فليس هناك ما يمنع بأن يدعم التنظيم نفسه بمساهمة من تنظيمات أخرى فى الوزارة وهذا أمر يتوقف على نتيجة الانتخابات القادمة .

المعارضون والمزايدون بدأوا تفهم خطنا :

نريد أن نلقى الضوء على الموقف السياسى حاليا بالنسبة لمؤتمر جنيف ، والعلاقات المصرية الأمريكية ، والعلاقات المصرية السوفيتية ، والعلاقات المصرية الأوروبية ، والعلاقات المصرية العربية (الأردن ، سوريا ، ليبيا) والعلاقات

المصرية الصينية ، تنوع مصادر السلاح ما هو بالتحديد خطنا السياسى فى المرحلة القادمة .

طالبت مصر منذ إجراءات فض الاشتباك بعقد مؤتمر جنيف ، وطالبت أيضا بان تكون منظمة التحرير الفلسطينية عضوا أساسيا فى هذا المؤتمر ، حيث أنه لا يملك البت فى شئون فلسطين ، والقضية الفلسطينية إلا الفلسطينيون أنفسهم ، ولم توافق إسرائيل على هذا وبالتالى صار مؤتمر جنيف يواجه صعوبات حتى قبل بدئه العمل . ولكى يعتمد هذا المؤتمر فأنه لابد من إيجاد رأى عام عربى موحد لكى يكون هناك رأى موحد يستهدف حلا لقضية الشرق الأوسط على ضوء قرارات الأمم المتحدة .

والقول بعقد مؤتمرات تمهيدية قبل مؤتمر جنيف دون تمثيل الفلسطينين فيه هو فترة إلى الأمام لا ندرى نتائجها الآن ، حيث أن الأصل ، هو كما ذكرت تضامن عربى وتمثيل للفلسطينين .

أما عن سياستنا مع الولايات المتحدة الأمريكية فأننى أرجو أن أكون واضحا فى هذا واستشهد فى ذلك بقول الرئيس السادات فى زيارته للولايات المتحدة الأمريكية ، عندما قال "أننى قد أتفق معكم فى أمر من الأمور وعند ذلك سأعلن هذا للشعب كله ، ولكننى أيضا قد أختفت معكم فى أمر آخر ، وعند ذلك سأعلن هذا على الشعب كله أيضا " .

والذى يقول هذا الكلام ، والذى رفع لواء تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية مى المجتمعات الدولية ، لا يمكن إلا أن يكون فى ذلك مفاديا بحرية الإرادة واستقلالها ، ولا يمكن أن يصدر هذا الكلام غلا عن قيادة لا تنمى إلى أى قوة من القوى الكبرى ــ، بل تنتمى إلى أرض هذا الوطن والى الأمة العربية .

أننى أرجو أن يتفهم العرب ذلك فى كل مكان وقد بدأ الراقصون والمزايدون أن يتفهموا الخط المصرى لمجالات السياسة العربية ، وهذه علامة على طريق التفاعل : أرجو أن تستمر حتى تتوحد كلمة العرب .

أن قول الرئيس السادات فى السويس بأنه لن يزايد على سوريا ، وأنه يترك لها حرية تجديد قوات الطوارئ الدولية على مرتفعات الجولان هو تطبيق عملى لخط السياسة المصرى.

لا نريد تصعيدا فى العلاقات مع روسيا :

أما فى مجالات العلاقات المصرية السوفيتية ، فأننا أيضا نقول أننـــا لا نبغـــى تصعيد المواقف بيننا وبين الاتحاد السوفيتى ، والاتحاد السوفيتى قوة كبـــرى ســـاهمت معنا فى تطوير اقتصادياتنا ، وساهمت معنا فى حرب أكتوبر ، أننا لا ننكر ذلك ولكـــن عندما نرى اليوم تصريحا لوزير الاقتصاد المصرى الذى ذكر فيه أنه تم إعادة جدولـــة الديون بيننا وبين جميع دول العالم عدا الاتحاد السوفيتى ، فأننا نتوقف هنـــا ونضـــع علامة استفهام إذ أن عدم التصعيد هو أمر يجب أن يقتنع بـــه الجانبـــان ، وأن هنـــاك مؤشرات لتحسين العلاقات وسيرها فى مسارها الطبيعى ، ومؤشرات هذا التحسن هى فى مجابهة الأسباب التى أدت إلى مضاعفات فى العلاقة المصرية السوفيتية التى أكرر القول أن الأمر يستدعى إعادة تقييم الموقف من الجانبين إذا كان الهدف قد اتفق عليـــه وهو العمل على التغلب على الصعاب القائمة فى سبيل عدم التصـــعيد فـــى العلاقـــات المصرية السوفيتية .

أن الرئيس السادات عندما يقول فى خطابه فى السويس أننـــى ســـاتبع سياســـة التوضيح وأن اتبع سياسة التشهير ، هو أمر من الأمور التى تعتبـــر خطـــوة للأمـــام ، ويبقى على الجانب السوفيتى أن يتفهم ذلك ، أننا لا نريد أن نكون لعبـــة بـــين الـــدول الكبرى أننا نعرفها جيداً وتعرف سياستها ، ولكن تنعرف أيضا أننا بلد يريد أن تكـــون إرادته حرة ، ويريد أن ينمى نفسه بالتغلب على المشاكل الاقتصادية . التى تجابه أفراد الشعب .

أما عن العلاقات المصرية الأوروبية فأن الكل يعلم أننا فى مجلس الشعب ، نعلم من لقاءاتنا المتعددة مع ممثلى البرلمان الأوروبية وكذلك الحكومات الأوروبية التعبيرات التى حدثت فى سياسات هذه الدول ، أن إسرائيل التى كانـــت تعتبـــر بعـــض الـــدول الأوروبية دولا مؤيدة لها فى خطواتها السياسية ، والاقتصادية . أننا نعلم تماما أن هـــذه الدول بدأت تتفهم الخط السياسى المصرى بل وان السناتور جـــانيس عضـــو مجلـــس الشيوخ عن نيويورك والذى اشتهر بميوله نحو إسرائيل ودفاعه عنها نرى بعد جولتـــه

فى البلاد العربية ، ومن تصريحاته الأخيرة فى نيويورك وواشنطون أنه بدأ فى رؤية أكثر وضوحا للقضية العربية وان هناك تعبيرا فى موقفه ، وقد لا يكون هذا التغيير شاملا ولكنه ولاشك خطورة للإمام . ونرى فى تصريح السناتور مانيوس فى إسرائيل عندما طلب أن يزور مخيمات اللأجلين الفلسطينين وأصر الإسرائيليين على أن تصحبه قوة إسرائيلية فى هذه الزيارة رفض ذلك وتصريحاته بالنسبة للقضية العربية خطوة أخرى للأمام ، بل أن الفيتو الذى أعلنه الرئيس فورد ضد المساعدات فى منطقة الشرق الأوسط ، وخاصة المساعدات الإسرائيلية بزيادة الاعتماد لها 500 مليون دولار ، وفى سنة الانتخابات نرى فى ذلك تغييرا آخر .

وإذا أردت أن أعرب مثلا آخر من أوروبا فأننى استشهد هنا بمثلين الأول من ألمانيا الغربية ، وتصريحات المسئولين هناك وكذلك فى البيان الذى صدر بعد زيارة الرئيس السادات إلى إيطاليا .

ان الخط السياسى المصرى فى مجالات السياسة الدولية صار معدل احترام وتقدير من الجميع ، وأن هذا الخط الواضح لابد أن يؤدى إلى الاستمرار فى تأييد هذه السياسة: ولا يمكن أن يكون ذلك لمصلحة إسرائيل ، وهى تشعر بذلك بل أنى أود أن أفكر هنا أن هناك تصريحا للسيناتور جافيس فى نيويورك ، قال فيه ، " أننى شعرت أن مصر تعمل للسلام وان سوريا والأردن يعملان أيضا للسلام ، وأنهم جميعا مهتمون بقضية التنمية . وقضية الأرض المحتلة وبضرورة تحريرها على أسس من العدالة وعلى أسس من الأهداف القومية العربية " . ولكنه يستطرد ليقول " أنه شعر أن الإسرائيليين ينقسمون إلى قسمين متساويين بنسبة 50 % قسم أسماء بالحمائم وهم يبادون بحل سلمى وقسم اسماه بالصقور وهم ينادون بالحرب " .

من هذا يظهر بوضوح أن إسرائيل لم تتفهم بعد نتائج حرب 6 أكتوبر وأنها مازالت تعيش فى جو مهيأ لحرب أخرى ومن هذا يكون من الواجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تستكمل دورها لاقامة سلام عادل فى هذه المنطقة " .

فى رأيى أن هذا السلام لن يرى النور طالما تمد الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل بالأسلحة وبالمعونة غير المحدودة .

على أنه يبقى أمر هام وهو أن التضامن العربى كفيل بتحطيم هذه السياسة التوسعية الإسرائيلية ، وكفيل أيضا باحترام العالم ، للعالم العربى .

أما بالنسبة للعلاقات المصرية السورية فأننى قد أشرت سابقا لكلام الرئيس السادات فى السويس ، ومصر بحجكم موقعها التاريخى بين الدول العربية وبحكم أنها الشقيقة الكبرى لكل هذه الدول فأنها تفتح بابها دائما لتحسين هذه العلاقات سواء مع سوريا أو منظمة التحرير الفلسطينية .

لسنا ضد التقارب السورى الاردنى :

أما عن الأردن فان القول الذى لقنتاه على سوريا ينطبق أيضا على الأردن .

ولكننى وبصراحة لا أرى وضوحا فى التقارب السورى الاردنى وذلك من زاوية دور منظمة التحرير الفلسطينية فى هذا المضمار ، إذ أننا حريصون الحرص كله وبمقتضى قرارات مؤتمر الرباط على منظمة التحرير الفلسطينية . ونحن لسنا ضد التقارب السورى الاردنى ولكننا ضد أن يكون ذلك على حساب منظمة التحرير الفلسطينية أننا لا نتصور تكرار أحداث أيلول ولا نتصور أيضا أ ضعاف مركز منظمة التحرير إذ أنها هى القوة وهى الفكرة التى تعتبر جزءاً هاما أن لم يكن الجزء الأهم فى القضية العربية كلها .

أما عن ليبيا فهذا موضوع آخر إذ أننا نرى تآمرا مستمرا من ليبيا على الجبهة الداخلية المصرية وأقربها ما نشر أخيراً .

وهناك فارق بين الاتجاه الذى تنتهجه عندما نتكلم عن التضامن العربى ، والاتجاه الذى تنتهجه ليبيا فى سياسة تتعارض وتتآمر ولا يفهم الإنسان هدفا لها ، والتخريب لا يمكن أن يكون عنوانا لسياسة ، ويبقى على المسئولين فى ليبيا أن يعلنوا عن سياستهم وأن يبتعدوا عن صرف الميزانية الليبية فى مؤامرات خارجية أو فى مجالات هى فى النهاية ضد خط التضامن العربى ولأن تنتفع منها سوى إسرائيل .

أما عن العلاقات المصرية الصينية ، فأنه كما صرح السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية ، فأننا لا نستهدف بذلك ضرب قوة بقوة أخرى ، ولكننا فقط نريد أن

تكون علاقاتنا بكل الدول جيدة وتريد كذلك فى مجالات تنويع مصادر السلاح أن تضمن فاعلية هذا السلاح بتوفير قطع الغيار اللازمة له ، وعلاقتنا مع الصين ، ونمو هذه العلاقة ، هو تطوير فى المجالات الاقتصادية وكذلك فى المجالات العسكرية على السواء .

الانفتاح الاقتصادى .. هل سيصبح حقيقة ، بمعنى رؤوس أموال مصرية ، عربية أجنبية ، تستثمر فى مشروعات تعود على المجتمع وليس مجرد فتح مزيد من " البوتيكات " التى ملأت كل الشوارع أو مجموعة توكيلات يديرها عدد من الوزراء السابقين أو رؤساء المؤسسات أو الشركات أو أصحاب الأعمال القدامى .

الحقيقة أننا ينبغى أن نجيب بسؤال أولى وهو : الانفتاح لمن !

لا تستطيع مصر أن تعيش بمعزل عن العالم وان الاقتصاد يجب أن يكون اقتصادا متطورا وأن مصر وهى تعد خطة خمسية طموحة فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة فأنها تحتاج لاستثمارات ، وأن هذه الاستثمارات يجب أن تخصص لهذه المشروعات .. أننا نحتاج إلى مشروع لمنخفض القطارة لتوليد الكهرباء ، ونحتاج إلى مشروعات تشابه مشروعات أبو قير لانتاج الأسمدة والاكتفاء الذاتى منها تحتاج إلى تنمية المرافق العامة التى استهلكت تحتاج الى استصلاح الأراضى واستغلال لها بأسلوب أكثر اقتصادية . كل هذه المشروعات فيها الإجابة على السؤال الذى طرحناه وهو الانفتاح لمن ؟

الانفتاح لمشروعات كبيرة ناتجها يعود على الاقتصاد القومى نفسه ، وليس على فرد من الأفراد . ولكن على المجموع أما القول بأن ما نراه الآن فى بعض المجالات نحو إقامة "بوتيكات " كما ذكرت فى السؤال أو غير ذلك من المشروعات الصغرى ، فأننا لا يمكن أن نسمى ذلك سياسة للانفتاح الاقتصادى ولكنها ظواهر مؤقتة لابد أن تختفى عند إقامة المشروعات الكبرى التى أشرت إليها والتى سينتفع من عائدها الشعب كله .

والعبرة فى سياسة الانفتاح هى فتح المجال للاستثمارات الخارجية والعربية لكى تساهم مع رأس المال المصرى فى تطوير الاقتصاد المصرى .

أما عن الجزء الأخير من السؤال وهو الخاص بمجموع التوكيلات التى يـــديرها بعض الوزراء السابقين ، فعلى هؤلاء ان يجيبوا على هذا السؤال .

مطلوب ملاءمة الدخل مع الأسعار :

الغلاء اصبح ظاهرة يئن منها عامة الشعب لدرجة أن محدود الدخل اصبح فـــى نظر البعض من يقل مرتبه عن مائه جنيه لا خمسين جنيها ما هى خطتكم أو تصوركم فى كيفية الحد من هذه المشكلة ، وهل من إجراءات أكثر فاعلية للحد من مشكلة الغلاء .

هذه مشكلة حقيقية ويشعر بها كل مسئول فى مصر ، ولقد عقد مجلس الشـــعب فى لجانه المختصة أكثر من اجتماع لمناقشة هذا الموضوع ، وأعلم أن الحكومة جـــادة فى مجابهة هذا الأمر سواء على صورة قرارات اقتصادية تتخـــذها أوص ورة تطبيـــق نظام البطاقات الذى يجب أن يشمل الجميع كبيرا وصغيرا ، لكى تكون جميعا صـــفا واحدا لا تمييز فيه بين طائفة وأخرى .

ولا أريد هنا أن استطرد ، فى بحث مشكلة الغلاء إذ أننى أشعر أن المواطن ذا الدخل المحدود أنما يطلب وببساطة أن يتلاءم دخله مع حاجته للمعيشـــة ، وهـــذا هـــو واجب الحكومة الأول أن تصل إلى معادلة بين الدخل والأســـعار ، وأرجـــو أن توفـــق الحكومة فى ذلك لأنها فعلا مشكلة جماهيرية ، واعتبر أن نجاح الحكومـــة فـــى هـــذا المجال هو نجاح كبير يؤثر فى الجماهير كافة .

www.anwarsadat.org